كتابك ٦٨

رئيس التحرير أنيس منصور

د . صلاح الدين نامق

قادة الفكر الاقتصادى



دار المعارف

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . م . ع .

تقديم

علمتنى خبرة السنين – بين ما علمتنى – أن من أخطر مزالق الفكر الاقتصادى أن أقيد نفسى فى حدود إطار مذهبى معين – سواء أكان هذا الإطار اشتراكياً أم رأسمالياً – تقييداً يجعلنى أرجع فى كل دراساتى إلى مبادئ هذا المذهب أو ذك ، فما وجدته متفقاً مع تلك المبادئ قبلته وما لم يتفق معها رفضته .

كذلك علمتنى خبرة السنين أن تيار المعرفة الاقتصادية أغزر جداً من أن يلم به مذهب واحد محدد بعدد من المبادئ والقواعد ؛ لذلك كان من التطور الطبيعى فى دراساتى الاقتصادية أن أولى آراء قادة الفكر الاقتصادى اهتماماً كبيراً عبر التاريخ ومنذ أفلاطون حتى وقتنا الحاضر دون أى اعتبار إلى أن هذا المفكر أو ذاك رأسمالى الفكر أو اشتراكى الفكر ؛ فكلهم ذوو رأى ثاقب فى علم الاقتصاد ، وكلهم أثروا هذا العلم وأغنوه ، وكلهم قد وضعوا لبنة فكرية فى بنائه العالى الكبير .

إن الفكر الاقتصادى الذى خلفه هؤلاء القادة فكر متجدد دائماً يلائم المكان والزمن اللذين ظهر فيهما . وهو – مهما يكن نوعه أو مظهره – يجب اعتباره أساس القوة السياسية والمادية للدول والشعوب : فهذه الدول التى تتباهى اليوم بالقوة والعظمة والنفوذ إنما قامت فيها هذه القوة

على دعائم الفكر الاقتصادى والمفكرين الاقتصاديين أمثال آدم سميث ومالتس ومارشال وكينز . . . إلخ ؛ فهم القوة الدافعة والمحركة للعلاقات الاقتصادية البنّاءة التى تزيد من الدخل القومى ؛ ومن ثم فهم السبب المباشر فيما حققته تلك الشعوب من تقدم مادى .

وإنى أنظر إلى التاريخ الإنسانى على أنه سلسلة من الأفكار السياسية والاقتصادية تنقل المجتمع من مرحلة زمنية معينة إلى مرحلة أخرى ، ومن مرحلة تقدمية معينة إلى أخرى أكثر تقدماً . وحياة كل مفكر من قادة الفكر الاقتصادى الذين سيأتى ذكرهم فى هذا الكتيب تمثل مرحلة اقتصادية وتاريخية معينة من مراحل التقدم الاقتصادى تميزت بميزات بعينها أوردها المفكر ضمن كتاباته الاقتصادية ، وتفاعلت هى والظروف السياسية والاجتماعية السائدة ، فنقلت المجتمع فى طريق التقدم المادى خطوة بعد خطوة . وكيف لا يكون ذلك وفكره هو المرآة الصادقة للأحداث الاقتصادية السائدة فى عصره والتى تفاعلت تفاعلاً إيجابيًّا وغيرها من الأحداث محدثة تقدماً ملموساً فى المسار الاقتصادى ، وربما سبقت أفكاره أحداث الحاضر – وهو ما يحدث غالباً – وتكون بذلك خير مصباح ينير طريق المستقبل .

ترى ما الذى أسدل الستار فى أوربا على عصورها الوسطى ثم كشف لها الطريق إلى عصرها الحديث ؟ ثم ما أقوى المصابيح الفكرية التى توهجت بضيائها أوربا لحظة انتقالها من حياة الركود الاقتصادى فى

العصور الوسطى إلى حياة الحركة الصناعية والتجارية الكبرى بعد منتصف القرن الثامن عشر إلى عصرنا الحاضر؟

لست أغالى إن قلت : إنها قلة قليلة من الكتب بين (ملايينها) التى نراها أو نسمع عنها مخزونة فى مكتبات العالم المتقدم .

إنها كتاب «ثروة الشعوب» . لآدم سميث الذى ظهر فى أواخر القرن الثامن عشر معلناً بدء عهد الحرية الاقتصادية وتقسيم العمل والتجارة الدولية .

وهى أيضاً كتاب «السكان» لمالتس الذى حذر فيه من مغبة زيادة السكان عن العدد الأمثل الذى تحدده ثروة البلد الاقتصادية .

وهى كتاب «مبادئ الاقتصاد» لمارشال الذى ناقش فيه مشكلات الإنتاج والتوزيع .

وهى أيضاً كتاب «النظرية العامة للنقود والتوظف وسعر الفائدة» للعالم الاقتصادى الانجليزى مانيارد كينز الذى له الفضل الأكبر فى إخراج الدول الرأسمالية من أزمتها الاقتصادية العاتية سنة ١٩٣٠ .

وهكذا فإن دراستنا لهذه المؤلفات — وهو ما سيرد مختصراً فى الصفحات التالية — إنما هو دراسة لأفكار رجال أوربيين وأمريكيين شكلوا العالم المادى المحيط بهم ، وكونوا حضارة مادية كبيرة نعمت بها شعوبهم على مر السنين !

وهذه الحضارة المادية الأوربية التى نراها رأى العين فى هذه الأيام

لم تنبع فقط من دخل ذاتها ، بل من قطوف ثمار فكرٍ اقتصادى نظرى خلفه هؤلاء القادة وغيرهم وإن اختلف الزمان والمكان ، ولكن ماذا فعل الاقتصاديون الأوربيون المعاصرون إزاء هذه النظريات ؟ لقد نفضوا عنها تراب القدم وزادوا عليها من فكرهم ، وأضافوا إليها من قدراتهم ، وأخرجوا كل هذا ممهوراً بإمضائهم ومطلياً بشخصيتهم ، وهذا فى الواقع عمل كل حضارة .

إن الرجوع إلى ماضى الفكر الاقتصادى ليس بمجرد دراسة للتاريخ الاقتصادى الغربى بقدر ما هو قوة حافزة تدفعنا — نحن العرب — فى استجلاء غوامضها الرغبةُ فى استلهام حيوية هذا الماضى ، لنفيد بها حاضرنا ومستقبلنا : فحضارة اليوم أصبحت — وإلى حد كبير — حضارة مادية وعالمية : إذن فواجبنا — نحن الشعوب العربية — وقد شاركنا وما زلنا نشارك فى هذه الحضارة وخاصة بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وتحكمنا فى البترول العربى — أقول : إن من حقنا وواجبنا أن نشارك أيضاً بشكل علمى نظرى بدراسة متعمقة لآراء بعض شوامخ الفكر الاقتصادى الغربى ، لما فى هذه الدراسة من فوائد هائلة فى شحذ مقومات حاضرنا ومستقبلنا الاقتصادى .

إن الإنسان الذى تزود بالحكمة الاقتصادية الرشيدة ليس فى حقيقة الأمر إلا ذلك الذى أعطى العين التى ترى الأشياء فى جملتها وفى حركتها لا فى جمودها : فكل شىء فى الكون يدور ، والنهاية تتلوها بداية فى

قانون الدوران ، وهذا نفسه ينطبق على الأفكار الاقتضادية التى تدور مع الأحداث المادية وبها .

ولذلك فما من رأى واحد يمكن أن يسود هذا العالم الفسيح ، وخاصة بين أئمة الفكر الاقتصادى حيث تتجمع الآراء وتختلف وتتفق وتقترن ، وهو ما نلمسه فى هذه الدراسة : فالآراء مختلفة بين هذا المفكر والذى يليه ، إلا أنها جميعاً تتسم بنوع من الأصالة الاقتصادية التى بنت الفكر الاقتصادى المتنوع المتفرق الذى نراه اليوم .

د . صلاح الدين نامق

قادة الفكر الاقتصادى

١ – أفلاطون

إن البداية العلمية الصحيحة لدراسة آراء بعض شوامخ الفكر الاقتصادى إنما هى عند أفلاطون (٤٢٧ ق . م – ٣٤٧ ق . م) : حقاً إن أفلاطون يدرج فى أغلب المراجع والموضوعات ضمن الفلاسفة، وقلما يدرج كمفكر اقتصادى إلا أن الدراسة المتأنية لكتابه « الجمهورية » تجعله مفكراً اقتصادياً من الطراز الأول : ففى هذا الكتاب لا يصف أفلاطون مجتمعاً قائماً فعلاً ؛ وإنما هو يحاول أن يرسم صورة لما ينبغى أن يكون عليه المجتمع المثالى .

إن قوام المجتمع الذى رسمه أفلاطون إنما هو بضعة آلاف من الناس يقيمون فى مدينة ، وليس بين ظهرانيهم غنى أو فقير ؛ فالكل متساوون ؛ لأن الثراء – فى رأيه – يجلب معه الترف والكسل ! كما أن الجرى وراء الثروة بعنف يؤدى إلى المنافسة القاتلة ، ثم إن امتلاك الأرض المنتجة من شأنه إثارة الشحناء والبغضاء بين أعضاء المجتمع الواحد !

ومع ذلك فإن أفلاطون فى موضع آخر من كتابه يقرر استحالة تحقيق المساواة التامة بين المواطنين ، إلا أنه يؤكد أن الفقر المدقع والغنى

الفاحش لا ينبغى وجودهما فى مجتمعه المثالى ، وهو ما دفعه أن يقسم السكان ثلاث طبقات :

الأولى : هى طبقة الصناع الذين يبنون المنازل ويحوكون الملابس ويعدون الطعام ، وهنا نلمح فكرة تقسيم العمل التى ركز عليها آدم سميث بعده بمئات السنين : فأفلاطون يجد فى تقسيم العمل أساساً للتنظيم الاقتصادى لدولته المثالية ، ومن ثم يجب أن تكون المدينة الفاضلة من السعة بحيث تتيح لكل فرد فيها أن يؤدى العمل المناسب له .

أما الطبقة الثانية فهى طبقة المحاربين الذين يذودون عن الدولة تجاه المغيرين ، وهؤلاء يجب أن يربوا تربية خاصة ؛ ليشبوا متصفين بالشجاعة والإقدام وحب الوطن ، ولذلك فإن الألعاب الرياضية والموسيقى والتاريخ هى المواد الأساسية اللازمة لتربيتهم وتثقيفهم .

أما الطبقة الثالثة فهى طبقة الحكام أو الفلاسفة الذين : يجب العناية بهم وتثقيفهم ثقافة رفيعة . وهنا تبرز دراسة الفلسفة والمنطق والموسيقى والإدارة . إلا أنهم – أى الحكام – يجب أن يتصفوا بميزات شخصية لازمة لخدمة الدولة ؛ كما يجب أن يتحلوا بالصدق والجلد وضبط النفس ، وهم يجب أن يعيشوا معاً ؛ كما يفعل الرجال المحاربون فى المعسكرات ، وتحرم عليهم الملكية الخاصة وامتلاك الذهب والفضة أو التحلى بهما !

وتؤدى كل طبقة من الطبقات فى هذا المجتمع الأفلاطونى العمل المناط

بها ، ويجوز ترقية بعض أعضاء الطبقة الثانية إلى الثالثة ، وربما تم إنزالهم إلى أقل من طبقاتهم طالما اتفق ذلك مع مصلحة المدينة ، ولكن المهم فى هذا كله أن يكرس كل فرد من أفراد هذه الطبقات للعمل الذى يناط به .

ويبدو من ثنايا آراء أفلاطون أنه يرسم نظاماً لشيوعية أرستقراطية قوامها فلاسفة شيوعيون ؛ فلن يكون للصناع نصيب فى الحكم طالما أنهم لن يصبحوا فلاسفة ، وطالما أن ثقافتهم مقتصرة على التعليم المهنى دون الفلسفى !

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن الآن هو : ما حكمنا نحن الاقتصاديين المحدثين على أفكار أفلاطون الذى عاش قبلنا بنحو ٢٣٠٠ سنة تقريباً ؟

فيما يختص بفكرة تقسيم العمل فإن أفلاطون يدعو فعلاً إلى هذا التقسيم ، ولكن ذلك ليس داخل العملية الإنتاجية ذاتها ، كما نادى آدم سميث ؛ وإنما بين فئات المجتمع المثالى . وأنى له أن يدعو إلى ذلك والعملية الإنتاجية فى وقته لم تكن من الاتساع والشمول بحيث تقتضى هذا التقسيم ، إلا أنه كفاه فخراً أنه أول من نادى بتقسيم عمل أيا كانت صورته ؟

أما ما يختص بالتنظيم الجماعى لحياة الحكام الفلاسفة فنختلف نحن والذين يقولون بأنها الشيوعية بعينها ؛ لأن الشيوعية فى معناها العلمى

الأصيل التى نادى بها ماركس وأتباعه هى إلغاء الملكية الخاصة إلغاء تاماً وإحلال الملكية الجماعية محلها ، وهى أيضاً سيادة طبقة البروليتاريا .
وليس من هذا التنظيم شيء فى آراء أفلاطون :

فتحريم الملكية الخاصة الذى نادى به أفلاطون كان مقصوراً على طبقة الحكام والمحاربين فقط دون طبقة الصناع والعمال التى تتمتع بحق تملك الأرض والأموال ملكية خاصة : إذن ليست هذه شيوعية . . وإن جاز لى التشبيه أقول : إنها شيوعية جزئية ، ولكن ليس فى علم الاقتصاد ما يسمى بالشيوعية الجزئية :

كذلك فإن أفلاطون حينما حرم الملكية الفردية الخاصة على طبقة الحكام لم يصدر هذا الحكم عن اعتقاد فى مساوئ الملكية الخاصة ؛ وإنما كان هدفه إبعاد طبقة الفلاسفة – التى تمثل أعلى درجات العلم والتى يناط بها الحكم – عن مغريات المادة !

٢ – أرسطو

ضمن أرسطو آراءه الاقتصادية فى كتابه القيم « السياسات » الذى وقف فيه وقفات تحليلية أمام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية ؛ ولذلك يعتبر أول القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته « ببذور نظرية اقتصادية » تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات ، فهو قد دفع علم

الاقتصاد دفعة قوية ولأول مرة فى التاريخ الإنسانى ؛ ليصبح علماً متميزاً على العلوم الفلسفية والمنطقية التى كانت سائدة حين ذاك .

وأول آرائه الاقتصادية هى إقراره لحق الملكية الفردية عموماً منددا على أفلاطون تحريمه الملكية الخاصة على الحكام الفلاسفة خشية انفصام عرى وحدتهم وولائهم للدولة ! وهكذا يعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية بإقراره حق الملكية الذى هو أول دعائم بل أول خصائص الرأسمالية وقد استخدم أرسطو فى دفاعه عن الملكية الخاصة ثلاثة مسوغات :

الأول ما تولده الملكية الخاصة من بهجة فى النفوس ؛ فالناس بطبعهم مغرمون بحيازة الثروة وتملك العقار ؛ لأن ذلك يولد فى النفس بهجة وحبوراً يساعدان على مواجهة أعباء الحياة وتوفير السعادة البشرية .

والدفع الثانى أن الملكية الخاصة تؤدى إلى الارتقاء والنهوض بالنفس البشرية طالما أن هذا الامتلاك لا يؤدى إلى الإضرار بالآخرين .

أما الدفع الثالث فهو أن الملكية الخاصة تتصل اتصالاً مباشراً بالحرية التى يعتبرها أرسطو أسمى ما تتطلبه النفس البشرية من أهداف .

هذا - ولا يفكر أرسطو فى شرور نظام الملكية الخاصة إلا أنه يفاضل ويوازن بين هذه الشرور وبين محاسن الملكية الخاصة ، فيختار الأخيرة وهو يعلم أن هناك بعض الشرور التى تكتنف الملكية الخاصة .

ولقد ناقش أرسطو كذلك موضوع النقود ووظائفها ونشأتها

والأساس الذى تستمد منه قبولها بين الناس بالأسلوب الذى يسير عليه نفسه الاقتصاديون المعاصرون عندما يناقشون النقود وما حولها ؛ كذلك ذكر أرسطو – وهو بصدد دراسة وظائف النقود – أن النقود هى الوسيلة الطبيعية للتبادل فضلاً عن أنها مخزن للقيمة . وهذا التحليل الواقعى للنقود الذى قدمه أرسطو يجعل منه مفكراً رائداً للنقود والمشاكل النقدية طالما أنه ذكر الآراء التى تسود هى نفسها اليوم أية دراسة اقتصادية فى النقود .

ولقد تطرق أرسطو إلى موضوع « الربا » ، فانتقده أشد الانتقاد طالما أن النقود لا تلد نقوداً – كما يقول : ومن هنا فإن الربا هو أشد طرق كسب المال مجافاة للطبيعة البشرية ! وهو هنا يقترب من الاقتصاد الإسلامى وأصوله الحديثة من حيث مناهضته لمبدأ الربا وإقراض النقود بفائدة .

كذلك تعرض أرسطو لموضوع الرق ومسوغاته ، وعلى الرغم من أن أفكاره عن الرق تدخل ضمن فلسفته فى الحياة فإنها تمس صميم الحياة الاجتماعية فى ذلك الوقت ؛ ومن ثم فهى أفكار اقتصادية يجب عدم إهمالها وأرسطو لا ينادى بإلغاء الرق ؛ إذ يعتبره جزءاً لا يتجزأ من تكوين المجتمع اليونانى القديم ؛ بل هو نوع من الملكية الخاصة ، وهو – فى سبيل تسويغ بقاء الرق – يتساءل : هل تعد الطبيعة أناساً ليصبحوا أرقاء أو أن استرقاقهم مناف للطبيعة البشرية ؟

وهو يجيب عن هذا السؤال بأنْ لا مناص من وجود فئة من الناس لَتحكم ، وفئة أخرى لتُحكَم ؛ ذلك أن ثمة أناساً قضت الطبيعة عليهم منذ ميلادهم أن يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين !

وظاهر من هذا الرأى ما يتصف به من تزمت وصرامة ، ولكن ربما كان عذر أرسطو فيما ذهب إليه من آراء عن الرق أن البيئة اليونانية القديمة والحروب المتلاحقة التى لازمتها قد أكثرت من أعداد الرقيق ؛ ومن ثم لم يكن هناك بد من تأثره بظروف عصره .

٣ - آدم سميث

إن آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) هو حقاً مؤسس المدرسة الفكرية الكلاسيكية التى ظهر فيها مفكرون وفلاسفة اتَّسَمُوا بخط فكرى يكاد يكون موحداً أساسه حرية الفرد فى نشاطه السياسى وحريته فى أن يمتلك ما شاء له أن يمتلك من الثروة المادية التى تنقله إلى أعلى درجات المجتمع وحريته فى أن يمارس التجارة الداخلية والدولية دون ثمة تدخل من جانب الحكومة .

كذلك فإن المدرسة الفكرية الكلاسيكية التى هى وليدة آراء آدم سميث ثم ريكاردو ومالتس من بعده هى أيضاً وليدة الثورة الصناعية واكتشاف قوة البخار فى تسيير العدد والآلات ، وهى وليدة المصانع

الكبيرة والمنافسة الحرة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة . وفى كلمة موجزة فإن المدرسة الكلاسيكية وليدة الرأسمالية المبكرة التى غلّفت العالم الغربى منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى الآن !

والمعروف – علمياً – عن المدرسة الكلاسيكية – أنها من تلك المراحل التاريخية التى نعم الناس فيها بالاستقرار وسكينة النفس وراحة البال ، لا لشىء إلا لأن هناك توافقاً بين المكتوب من جهة والواقع الاقتصادى الذى يعيش فيه الناس من جهة أخرى :

فحين يكتب آدم سميث عن تقسيم العمل كانت مصانع ذلك الزمان تمارس فعلاً تقسيم العمل رفعاً للإنتاجية .

وحين يكتب مالتس عن السكان وحالتهم السيئة نتيجة زيادتهم فى العدد فإنه لم يخرج عن واقع إنجلترا فى ذلك العهد !

وكذلك حين كتب ريكاردو عن الريع لم يخرج هو الآخر عن واقع النشاط الاقتصادى فى إنجلترا فى أعقاب الحروب النابليونية ، ولكن المراحل المطمئنة بهذا التوافق بين المكتوب وواقع الناس لا تمتد إلى آخر الدهر ، بل لابد أن يتغير الواقع شيئاً فشيئاً ، فتحدث من ثم فجوة بين الوارد فى الكتب والأمر الواقع ، وتأخذ الفجوة فى الاتساع حتى تصل إلى درجة يستحيل معها أن يطمئن للناس عيش ، ويصبح حتماً أن يُعَدّل المكتوب بمكتوب جديد يلائم الواقع الجديد ! وتلك سنة التقدم .

إن أهم أعمال آدم سميث هو بالقطع «ثروة الشعوب» ؛ فقد أودع

أفكاره الاقتصادية كلها هذا الكتابَ الذى يعتبر بحق آية من آيات الفكر الإنسانى فى ذلك الوقت . ولقد استحدثت به آراء وأفكار جديدة فى أعقاب الثورة الصناعية وتحت تأثيرها : فتقسيم العمل والإنتاج والتوزيع والحرية الاقتصادية والتجارة الدولية كانت كلها موضوعات معروفة من قبل ، إلا أن نظريات سميث فيها وتأصيل هذه النظريات فى شكل علمى متعمق — كانت جديدة كل الجدة وتدل على أصالة التفكير وعمقه .

ولقد قسم سميث كتابه «ثروة الشعوب» خمسة أجزاء أو خمسة موضوعات أساسية :

يعالج فى الجزء الأول أسباب تحسن القوى الإنتاجية العمالية وتوزيع الثروة على من أسهم فى إنتاجها ، فيناقش فكرة تقسيم العمل التى تصل بالإنتاجية إلى مستواها الأمثل ، ومن هنا يعرج إلى فكرة التبادل وإلى النقود ، ثم إلى الأسعار ويدرسها جميعاً دراسة مستفيضة . وهو ينتقل بعد ذلك إلى دراسة مشكلة التوزيع ، فيعالج الأجور والريع والفائدة والربح معتبراً إياها عوائد عوامل الإنتاج — العمل والأرض ورأس المال والتنظيم على الترتيب — وهكذا يمكن أن يقال : إن الجزء الأول من ثروة الشعوب يعالج كلاًّ من الإنتاج والتوزيع .

ويخصص سميث الجزء الثانى من كتابه لدراسة رأس المال ودوره فى العملية الإنتاجية فينادى بضرورة زيادته وتجميعه طالما أن المنظم يسير قدماً فى عمليته الإنتاجية مسمياً عملية التجميع هذه بظاهرة التجميع

الرأسمالى معتبراً إياها سمة من سمات الرأسمالية الصناعية ، وبدونها قد تقف تماماً الصناعة الرأسمالية .

أما الجزء الثالث من الكتاب فقد خصصه سميث لدراسة التنمية الاقتصادية والظروف الملائمة لها ، وهو الموضوع الذى يعالج بتفصيل وافٍ فى هذه الأيام . وسميث حين يتعرض لمشكلة التنمية يبدى بعض التحفظ والشك فى إمكان تحقيق تنمية اقتصادية بمعدل معقول فى الدول والشعوب المستعمرة : فالاستعمار – فى رأيه – ظاهرة من ظواهر العصر الذى وجد فيه ، والمستعمرات وجدت لتغذى الدول الصناعية العظمى بالمادة الأولية والطعام بأسعار زهيدة وليس لها الحق فى أكثر من هذا . وهو رأى استعمارى سخيف لايجد له مكاناً بالطبع بين الاقتصاديين المعاصرين .

ويعمد سميث فى الجزء الرابع من مؤلفه إلى نقد بعض المدارس الفكرية التى سبقته : فانتقد التجاريين (أى أصحاب المذهب التجارى الذى ساد إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر) وهو فى انتقاده هذا يرسى الحجر الأساسى فى بناء المدرسة الكلاسيكية التى تدين أولاً وقبل كل شيء آخر بالحرية الاقتصادية : أى رفع القيود والإجراءات التى فرضها التجاريون لتنظيم الاقتصاديات القومية الأوربية حين ذاك .

أما الجزء الخامس فقد خصصه لرسم سياسة مالية واقتصادية أمثل لزيادة الإيرادات المالية فى الدولة وترشيد الإنفاق . وهو فى هذا لا يباعد

بينه وبين الحرية الاقتصادية ؛ وإنما يعمد إلى إقرار هذه الحرية فى ظل التجارة الدولية الحرة بين الدول على أساس تخصص كل دولة فيما هى أهل له فى الإنتاج ومبادلته بشكل حر مع إنتاج آخر لدولة أخرى تتمتع فيه بميزة إنتاجية مطلقة .

والسؤال الذى يواجهنا الآن هو : ما تقويمنا لآراء سميث الاقتصادية بمعلوماتنا الاقتصادية المعاصرة ؟

والإجابة أن سميث بكتابه العظيم « ثروة الشعوب » قد أرسى الأسس والقواعد اللازمة لنظرية اقتصادية متكاملة الجوانب هى النظرية الكلاسيكية التى يدين بها النظام الرأسمالى بأكمله بعد الثورة الصناعية والتى حمل لواءها بعد ذلك ريكاردو وجون ستيوارث ميل ومالتس وآخرون .

ولاشك كذلك أن آدم سميث يعتبر رائداً فى ميدان علم الاقتصاد السياسى ، حقًّا لقد سبقه فى ريادة علم الاقتصاد الفرنسيان كيناى وكانتيون إلا أن كتابه (ثروة الشعوب) كان أساساً يهتدى به الاقتصاديون الكلاسيكيون سواء فى عهده (أى منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى آخره) أو بعده بقليل .

ومع ذلك فاعتقادنا أن كتاب (ثروة الشعوب) يفتقر إلى الوحدة الفكرية : فمن يطالع هذا المؤلف يعتقد – عن حق – أن صاحبه قد ترك لفكره العنان ، فسجل ما كان يخطر بباله من آراء دون ترتيب منطقى :

فهو حين يعرض لنظرية أو فكرة معينة فى موضع من كتابه قد يعيد وضعها فى موضع آخر من الكتاب بحيث يتعين على القارئ الحريص أن يربط أجزاء هذه الآراء أو هذا الشتيت من الآراء حتى يخرج بصيغة متكاملة لهذا الرأى أو ذاك !

كذلك نحن نرى فى بعض المراجع ذات الطابع الاشتراكى أن سميث كان مدفوعاً من بعض الرأسماليين الكبار ، ليدافع عن الرأسمالية وما تتصف به حرية المنافسة وملكيتها ونظامها . إلا أننا نعتقد – بحق – أن سميث كان عادلاً منصفاً فى تأكيده لمبدأ الحرية الاقتصادية وتفاعل قوى السوق فى ظل المنافسة الحرة : فإذا اغتنى المنظم الرأسمالى (أى صاحب المشروع) ، وكبر وتضخم – فهذا من حقه طالما أنه لم يؤذ الآخرين بحريته الجديدة التى أضفاها عليه سميث ! إذن فسميث لم يعبر عن مصالح أية طبقة ولم يكن خادماً أميناً للرأسمالية كما افترى عليه ! إن فلسفته الاقتصادية بأسرها كانت نابعة من إيمانه الذى لا يتزعزع بمقدرة السوق على توجيه النظام الرأسمالى إلى النقطة التى يحصل عندها على أكبر عائد : فالسوق – تلك الآلة الاقتصادية العجيبة – ستعنى بحاجات المجتمع لو تركت هى وشأنها دون تدخل من جانب الدولة ، ولكن نقاد الرأسمالية القدماء وجدوا فى الحرية التى أسبغها آدم سميث على السوق – المبرر النظرى الذى يتكئون عليه بقصد زيادة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى بقصد علاج الأحوال الشائنة السائدة فى هذا

العصر ، وعلى اعتبار أن نظريات آدم سميث تؤدى ولاشك إلى إقرار الحرية الاقتصادية لجميع جوانبها دون هذا التدخل ، ومع ذلك فإن المتعمق فى آراء آدم سميث لا يجده معارضاً للتدخل الحكومى على طول الخط ؛ وإنما هو يقرر الحرية الاقتصادية ولا يعارض إذا تدخلت الحكومة بشىء قليل جداً من القوانين والإجراءات التى تضمن المسار الاقتصادى فى خط الحرية .

وعلى أية حال فلقد أجمع كل من نقاد آدم سميث ومريديه أن كتابه «ثروة الشعوب» — وثيقة اقتصادية هامة فى تاريخ الفكر الاقتصادى القديم لا تدانيها أية وثيقة أخرى فى ذلك الوقت . ويكفيه فخراً أنه ضمن كتابه هذا أفكار قرن بأكمله — أى القرن الثامن عشر — قرن الثورة الصناعية أو ثورة البخار .

وهذا خير مديح يمكن أن يُزجى إلى العمل الذى قام به سميث ؛ كذلك فإن مهاجميه ومؤيديه يسلمون باتفاق تام بأن علم الاقتصاد السياسى بدأ بآدم سميث ؛ ومن ثم فإنه (أى سميث) يجب أن يسمى بحق بأبى الاقتصاد السياسى ، ذلك العلم الإنسانى الهام الذى يدرس اليوم فى جميع الجامعات والمعاهد .

٤ – روبرت مالتس

يعتبر مالتس (١٧٦٦ – ١٨٣٤) رائداً للفكر السكانى والمؤسس الحقيقى للدراسة الحديثة فى السكان : فهو أول من استخدم الحقائق الاقتصادية والاجتماعية لتأييد نظريته بصدد النمو السكانى والتغيرات التى تطرأ على هذا النمو وأثر ذلك فى الاقتصاد القومى عموماً ؛ كذلك يمكن اعتبار مالتس أول من أدخل علم السكان إلى ميدان العلوم الإنسانية بعد أن كان هذا العلم تائهاً بين الدراسات الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية .

حقًّا – كان مالتس عالماً اقتصاديًّا تحركه نزعات واقعية سادت العالم الغربى إبان العقد الأخير من القرن الثامن عشر وإلى نهاية القرن التاسع عشر ، ولهذا اعتبرت نظريته فى السكان ذات أصالة وعمق لو أنها درست وطبقت اليوم على الدول النامية المزدحمة بالسكان حيث تتشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية – أو تكاد – والظروف التى سادت إنجلترا وبقية الدول الغربية فى العقد الأخير من القرن الثامن عشر .

ولد روبرت مالتس بإنجلترا سنة ١٧٦٦ ونشأ نشأة دينية خالصة وفى بيئة أرستقراطية ثرية : فقد كان أبوه دانيال مالتس من أغنياء عصره ومن محبى العلم والفلسفة ، ومن هواة مصاحبة المشهورين من رجال الفكر والسياسة : فقد كان صديقاً لدافيد هيوم الفيلسوف الإنجليزى

المعروف ، وجان جاك روسو أحد رجال الثورة الفرنسية البارزين .

وتلقى مالتس تعليمه الأول على يد والده فى المنزل ، ثم دخل المدارس الثانوية الخاصة ليتلقى قسطاً من التربية الدينية واللاتينية ، والتحق بعد ذلك — وفى سنة ١٧٨٤ — بكلية اللا هوت التابعة لجامعة كمبردج حيث تخصص فى الدراسات الدينية بالإضافة إلى التاريخ والشعر واللغات الحية والرياضيات . وتخرج سنة ١٧٨٨ وكان من الأوائل ، ولذلك التحق بهيئة التدريس بالجامعة ، ونال درجة الماجستير فى اللاهوت سنة ١٧٩٣ وفى الوقت نفسه تقريباً عين قسيساً بالإضافة إلى وظيفته الأولى ، وهى تدريسه للدين والفلسفة بجامعة كمبردج .

ويتضح مما سبق أن مالتس نشأ نشأة دينية علمية ، وكان المفروض — طالما أنه قسيس — أن يسير فى هذا الاتجاه الدينى ويختط لنفسه خطوات رجال الدين ، ليصل إلى أعلى المناصب الكهنوتية إلا أنه وبعد كتابة رسالته الأولى «فى السكان» واقتناعه بكل ما جاء فيها من آراء اقتصادية تتصل بالجنس البشرى فى مجموعه ، وترسم طريق الخلاص من الآثام والشرور على أسس اقتصادية مادية — ترك الكهنوتية ، وعين أستاذاً لعلم الاقتصاد والتاريخ بجامعة كمبردج سنة ١٨٠٦ ، وظل فى هذا المنصب حتى وفاته سنة ١٨٣٤ .

ويمكن تلخيص آراء مالتس فى السكان التى برزت فى الطبعة الأولى من رسالته فى السكان فى أن قدرة الإنسان على التناسل — بناء على وجود

الغريزة الجنسية – أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج مقومات العيش لهؤلاء السكان : فالسكان يزيدون بنسبة المتوالية الهندسية – إذا لم يُحَد من زيادتهم – على حين أن موارد العيش تزيد على أساس المتوالية العددية وذلك فى كل جيل من الزمان (أى كل ٢٥ سنة) : وبمعنى آخر فإن السكان يزيدون على أساس ١ – ٢ – ٤ – ٨ – ١٦ – ٣٢ . على حين أن مقومات العيش تزيد بنسبة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ . فإذا استمرت هذه النسب زاد السكان حتى يصلوا إلى ٦٤ فى حين أن مقومات العيش لا تزال عند ٦ ، وواضح استحالة هذا الموقف !

وبناء عليه فإن ترك السكان على سجيتهم فى التوالد دون ضابط يحد من زيادتهم سيؤدى إلى أن يصبح الفرق شاسعاً بين سرعة توالدهم وبين كمية الطعام التى ينتجونها ، وفى هذا المعنى يقول مالتس :

« إن زيادة السكان يمكن أن تصل إلى حد لا تستطيع الأرض بعده إطعامهم بسهولة ؛ ومن ثم لابد من وضع حد لهذه الزيادة ، ولا مناص إذن من ضبط السكان » .

وهنا ينتقل مالتس إلى دراسة هذه الضوابط فيقسمها قسمين : ضوابط إيجابية ، وأخرى سلبية .

أما الأولى فهى الوسائل التى اختص بها الإنسان العاقل المثقف دون غيره من سائر المخلوقات ، وهى السياسة الإيجابية التى تأخذ بها المجتمعات

الراقية لوضع الضوابط التى تقيها شر الانطلاق فى التزايد الذى يضعها فى طريق المجاعة ! وأهم هذه الموانع هى ضبط النسل والعفة وتأخير الزواج ومراعاة أساليب الفضيلة فى فترة (العزوبة) .

ولكن ماذا يحدث لو لم يحد الناس من تزايدهم ؟ عندئذ فلا مفر - فى رأى مالتس - من تفشى الرذيلة والفقر والبؤس والعمل فى ظروف غير صحية والازدحام السكانى الشديد وتفشى الأمراض ونقص الطعام وارتفاع سعره وانتشار الأوبئة والحروب ! وهى كلها وسائل تلجأ إليها البيئة نفسها للحد من التزايد السكانى .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن الآن هو : ما تقديرنا نحن الاقتصاديين فى القرن العشرين لآراء مالتس ؟ لاشك أن آراء مالتس فى وقتها - أى فى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر - كانت صحيحة إلى حد كبير ، ويمكن أن تنطبق على إنجلترا ودول أوربا فى ذلك الوقت ؛ فلقد كانت الثورة الصناعية مازالت بعد ناشئة لم تؤت أكلها بعد ، فما زالت أجور العمال منخفضة ، وما زال البؤس والفقر يخيمان على الإنسانية ؛ كما أن زيادة السكان فى ذلك الوقت كانت كبيرة نتيجة لارتفاع معدلات المواليد عند حدها الأعلى على حين بدأت معدلات الوفيات فى هذه الدول تنخفض ، ولكن ليس معنى ذلك أن زيادات السكان كانت على أساس المتوالية الهندسية كما قال فى طبعتيه الأولى والثانية من الرسالة ؛ ولكن كانت هذه الزيادة كبيرة بالمقاييس

العادية التي نراها اليوم .

غير أن مالتس – والحق يقال – في طبعته الثالثة من الرسالة قال : إنه كرجل دين سابق وكاقتصادي حالي لا يعني تماماً مسألة المتوالية الهندسية والعددية ؛ وإنما يعني أن السكان يزيدون فقط بمعدلات أكبر من زيادة مقومات العيش . وأؤكد هنا كلمة «أكبر» بدون المتوالية الهندسية أو العددية . إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت منتصف القرن التاسع عشر في إنجلترا قد غيرت من فروض نظرية مالتس ، بل جعلتها مجرد نظرية كانت صالحة في فترة ما بعد الثورة الصناعية مباشرة ، ولم تعد صالحة للتطبيق في أوربا اليوم : فموارد العيش ومقوماته في إنجلترا ودول القارة الأوربية زادت بمعدلات كبيرة للغاية على حين أن زيادة السكان لم تكن كبيرة ؛ ومن ثم فليس هناك في العالم الغربي ما يسمى بمشكلة سكان .

ولكن آراء مالتس يمكن أن تكون بمثابة التحذير لنا نحن سكان الدول النامية الذين تتزايد أعدادنا السكانية ، ونحاول جاهدين زيادة مواردنا الاقتصادية القومية ، وأكرر مرة أخرى أنني أقول : إن نظرية مالتس إنما هي بمثابة التحذير لنا – نحن سكان الدول النامية – وليس التطبيق الحرفي . وإن السكان في مصر يتزايدون بمعدلات تصل إلى ٢,٧ ٪ : أي مليون نفس كل سنة ! وموارد العيش تتزايد هي الأخرى ، ولكن ليس بهذه النسبة ، كذلك الهند حيث معدل الزيادة

هو تقريباً معدلنا نفسه ؛ ومن ثم فهم يزيدون أحد عشر مليوناً فى السنة ، والباكستان يزيدون بمتوسط يقرب من ثلاثة ملايين ، وهكذا وهكذا ! ولكن هل تزيد موارد الثروة القومية فى هذه البلاد بنسبة زيادة السكان نفسها وهى ٢,٧ ٪ ؟ بعض هذه البلاد ومنها مصر تزيد موارد الثروة القومية بمعدلات أعلى من معدلات زيادة السكان ، ومن ثم فلا خوف من حدوث ما تنبأ به مالتس ، ولكنَّ هناك دولاً أخرى لا تزيد فيها مقومات العيش بمعدلات عالية – كالباكستان وبنجلادش مثلاً – ومن هنا تصبح مشكلة السكان فى هذه الدول من أهم المشكلات الاقتصادية التى تؤدى بالجهود المبذولة فى سبيل التنمية الاقتصادية إلى أن تصب كلها فى وعاء بغير قاع ! وهى الفكرة التى نادى بها نفسها روبرت مالتس منذ أكثر من مائتى سنة مضت .

٥ – دافيد ريكاردو

ينتمى ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣) إلى المدرسة الفكرية التى ينتمى إليها نفسها كل من آدم سميث ومالتس ، وأعنى بها المدرسة الكلاسيكية القديمة ، فعلى الرغم من عدم تفرغه لتدريس علم الاقتصاد وتأليف المؤلفات الكثيرة فيه – كما فعل أستاذه آدم سميث وزميله مالتس – فإنه وبمؤلف وحيد هو « مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب » – قد ترك آثاراً

عميقة فى علم الاقتصاد ، ويكفيه فخراً ما يقال عنه دائماً : من أنه جمع المبادئ الكثيرة والمبعثرة للمدرسة الكلاسيكية مكوناً منها نسيجاً متماسكاً من التحليل الاقتصادى .

ولقد كان ريكاردو متشائماً هو الآخر إزاء مستقبل الجنس البشرى متجهاً إلى الخط العريض الذى اختطه مالتس لنفسه ، إلا أن تشاؤم ريكاردو كان من النوع الحذر المبنى على معرفة تامة بأصول النظرية الاقتصادية وخاصة قانون الغلة المتناقصة . إن التأمل فى آراء ريكاردو يجد مبادئ اقتصادية مجردة يفصح عنها فكر فلسفى واضح : فآراؤه ذات نغم إنسانى متجانس يشوبها شىء من التشاؤم الضمنى عن عالم جرد من كل شىء عدا الدوافع الاقتصادية التى تحركه .

وليس من شك أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التى أحاطت بريكاردو فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر والعقدين الأول والثانى من القرن التاسع عشر– قد أثرت فى تفكيره وشكلت آراءه ، – وهو الاقتصادى النظرى الرائع والسمسار الذكى فى بورصة الأوراق المالية بلندن – فقد عاش شبابه فى المدن ، ورأى التغيرات الهائلة التى طرأت على المجتمع البريطانى فى أثناء الثورة الصناعية وبعدها ، ومن ثم خرج بفكرة مؤداها أن النظام الرأسمالى على الرغم من مساوئه الكثيرة قادر على تسيير عجلة النشاط الاقتصادى ودفعها قدماً إلى الأمام دون حاجة إلى أن يُستبدَل به نظام آخر .

ولقد كان ريكاردو يشعر دائماً أن لديه الكثير مما يستطيع أن يسهم به فى تقدم علم الاقتصاد النظرى ، وربما كان لدراسته المتعمقة والمتأنية لكتاب آدم سميث «ثروة الشعوب» أثر فى ذلك . إلا أن لصداقته لمالتس – رائد الفكر السكانى وفيلسوف المدرسة الكلاسيكية – أثراً أكبر فى تفهمه لعلم الاقتصاد ورغبته الأكيدة فى أن يدلى بدلوه فى وعاء ذلك العلم . وقد تم له ذلك فعلاً ، فأخرج كتاب «مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب» سنة ١٨١٧ ، وهو الكتاب الذى استحق من أجله لقب «الاقتصادى النظرى الكامل» .

وبعد – فما الأفكار الاقتصادية التى نادى بها ريكاردو ؟ وما مكانة هذه الأفكار فى نشأة علم الاقتصاد المعاصر؟ .

بادئ ذى بدء لقد ناقش ريكاردو أغلب المبادئ الاقتصادية التى نراها اليوم مدونة فى المراجع العلمية الكبرى التى تناقش مبادئ علم الاقتصاد ، وكانت له نظريات عميقة فى هذه المبادئ : فقد ناقش فكرة القيمة معلناً أن قيمة الشيء هى ما بُذل فيه من عمل : فالسلعة (أ) أغلى من السلعة (ب) ؛ لأن الأولى بذلت فى إنتاجها ساعات عمل أطول من الأخرى ، وهو هنا يؤكد مبدأ له أهميته فى الفكر الاشتراكى ، وهو أن العمل أساس القيمة ، وهى بعينها الفكرة الأساسية لآراء ماركس فى العمل ، تلك الفكرة التى يعلى من شأنها المفكرون اليساريون الماركسيون قائلين – كذباً وبهتاناً – إنها من أفكار نبيهم ماركس ! على

حين أنها – والحق يقال – من أفكار ريكاردو الذى كتبها قبل ماركس بثلاثين سنة !

كذلك أعلن ريكاردو نظريته فى التجارة الدولية ، وأعنى بها نظرية التكاليف النسبية التى ما زالت إلى يومنا هذا نظرية أصيلة ومبدأ أساسيًّا من مبادئ التجارة الدولية : فدولة مثل البرتغال بحكم مواردها الطبيعية المتوافرة ورخص الأيدى العاملة بها تستطيع أن تنتج كلاًّ من النبيذ والنسيج بأسعار أرخص مما تنتجه إنجلترا ، وبمعنى آخر فهى متفوقة فى إنتاج كل من النبيذ والنسيج إلا أن نسبة تفوقها فى إنتاج النبيذ تفوق نسبة تفوقها فى إنتاج النسيج : إذن دعها تتخصص فى إنتاج النبيذ دون النسيج ؛ لأنه نسبة تفوقها هنا أعلى !

ونظرية التكاليف النسبية هذه هى النظرية الأساسية فى التجارة الدولية والتى حُفِرت عميقة فى النظرية الكلاسيكية القديمة ، ولكنها لم تعد تصلح الصلاح كله للتعبير عن التجارة الدولية اليوم إلا أنها تدرس ضمن دراسات التجارة الدولية كخطوة تاريخية مضت ، وكانت تعبر فى وقتها عن نظرية التجارة الدولية .

هذا – ولريكاردو نظرية مشهورة أخرى فى الريع أساسها : أولاً أن الريع عائد اقتصادى نظير استخدام هبات الأرض الطبيعية التى لا تنفد قواها .

وثانياً أن الريع المرتفع لا ينهض دليلاً على كثرة خيرات الأرض ، بل

على العكس يدل على شح الأرض الطبيعية وبخلها ، وهى كلها نظريات مطولة ومعروفة فى الفكر الاقتصادى المعاصر ، إذ أنها ما زالت تدرس بحذافيرها فى الجامعات والمعاهد باعتبارها آخر ما وصل إليه الفكر البشرى فى الريع ؛ كذلك فإن آراء ريكاردو فى التنمية والنمو الاقتصادى هى الأخرى من الآراء التى لها مكانتها فى الفكر الاقتصادى المعاصر.

حقًّا – لقد أسهم ريكاردو بنصيب كبير فى تأصيل مبادئ الاقتصاد السياسى فضلاً عن مساهمته البناءة فى تعميق الفكر الكلاسيكى الرأسمالى وإعلاء شأنه ، ولكن من المشكوك فيه أن يكون المعجبون به قد فهموه وفهموا آراءه تماماً ؛ إذ ما من اقتصادى يصعب فهمه كما هو الحال بالنسبة لريكاردو ! وربما كان السبب فى ذلك كونه متعمقاً أكثر من اللازم فى المادة العلمية التى يعرضها ؛ فضلاً عن أسلوبه المتسم بشىء غير قليل من التعقيد اللفظى ! إلا أن المتأمل فى كتاباته يجدها واضحة ، وخاصة فكرة تعارض مصالح الرأسماليين مع ملاك الأراضى ، وتعارضهم كذلك مع مصالح الطبقة العاملة ، وهى الفكرة التى ركز عليها ماركس بعد ذلك بثلاثين عاماً والتى تعزى خطأً لماركس ! ومن هنا وسواء فهمه رجال الصناعة والرأسماليون أو لم يفهموه ، فإن الواقع أنهم جعلوه المدافع عنهم فى جميع المحافل العلمية وفى مجلس العموم بالذات ، ومن ثم أصبح علم الاقتصاد السياسى مألوفاً عندهم ومقروءاً

إلى درجة أنهم اقترحوا فى مجلس العموم تدريسه فى المدارس الثانوية !
ناهيك بتدريسه فى الجامعات ، وهو فضل كبير فى تقدم العلم يُعزى أولاً
وقبل أى شىء آخر إلى ريكاردو .

٦ – الفريد مارشال

يمثل مارشال (١٨٤١ – ١٩٢٤) المرحلة الاقتصادية الفكرية الثالثة بعد المرحلة الأولى التى تزعمها آدم سميث والمرحلة الثانية التى تزعمها ريكاردو . وقد عرف عن مارشال أنه جملة مؤهلات فى شخص واحد .

فهو الاقتصادى اللامع المولع بالرياضيات ، وهو المؤرخ ورجل الدولة والفيلسوف ، كان يفهم الرموز الجبرية ، وأدخلها فعلاً ضمن تحليلاته الاقتصادية إلا أنه كان يفضل التعبير عن علم الاقتصاد بالكلمات . . وكان قادراً على التفكير فى الجزئيات بتعبيرات العموميات وكان يتكلم عن المجرد بتعبير الجامد والمستقبل فى ضوء الماضى .

ومارشال قبل أن يعد نفسه لدراسة الاقتصاد بجامعة كمبردج كتب – وهو لا يزال طالباً بالمدارس الثانوية – يقول : « إن دراسة أسباب الفقر دراسة لأسباب الذل الذى يعايشه جزء كبير من الجنس البشرى ! » .

ويتبين من الفقرة السابقة أن مارشال كان يفكر تفكيراً اقتصاديًّا وهو لا يزال بعد شابًّا يافعاً فى أولى خطوات حياته . ثم عرف عن مارشال بعد أن تسلح بعلم الاقتصاد فى جامعة كمبردج إخلاصه للنظام الرأسمالى باعتباره النظام الكفيل بمعالجة شرور الإنسانية فى ظل الحرية والمنافسة الحرة : انظر إليه وهو يقول « إننى كاقتصادى محترف أعتقد أن الشيوعيين لا يفهمون دقائق علم الاقتصاد ؛ لأنهم نذروا أنفسهم لفكرة الهدم لا البناء ! فأصبحت نظريتهم عاجزة عن فهم التركيبة الاجتماعية الكبيرة للبناء الاقتصادى للمجتمع ككل ! » .

ثم انظر إليه وهو يقول: «لقد قرأت كثيراً للشيوعيين فلم أجد واحداً منهم قد فهم علم الاقتصاد على حقيقته» .

وقد عرف عن مارشال كذلك أنه كان مسيحيًّا متديناً – وإلى أقصى حد – وهى صفة نادرة بين اقتصاديى عصره ! انظر إليه وهو يقول :

« إن الدين يمكن أن يكون العلاج الناجح لمشكلة نقص الثروة المادية فى المجتمع ؛ فالدين ملك لكل الناس بالتساوى ، وراحة النفس التى يسبغها الدين هى أسمى مُتع الإنسانية ، والدين – كما أفهمه – يرفع الروح المعنوية للإنسان ويقربه إلى الله ! » .

وكان مارشال فى سن التاسعة والأربعين عندما ظهر له كتاب « مبادئ علم الاقتصاد » وذلك فى سنة ١٨٩٠ . وقد أتم هذا الكتاب بعد تعيينه أستاذاً للاقتصاد بجامعة كامبردج ، وبعد مصاحبة ذهنية لهذا

العلم تقرب من ربع قرن . إلا أنه قبل ذلك بسنوات – وبالذات سنة ١٨٨٠ – شارك مع زوجته (وهى مُدَرِّسة للاقتصاد أيضاً) فى إصدار كتاب بعنوان « اقتصاديات الصناعة » حدد فيه معالم نظريته التى جاءت فيما بعد فى كتاب « المبادئ » ؛ ومن ثم فعندما ظهر كتاب « المبادئ » كان إنتاجاً ضخماً عميقاً فى التفاصيل يعكس جهد سنوات طويلة من العمل الشاق ، فلا عجب أن يكون النجاح الذى صادفه ساحقاً وسريعاً !

ولقد طبع هذا الكتاب ثمانى مرات : الأولى سنة ١٨٩٠ والأخيرة سنة ١٩٢٠ ، وكانت كل طبعة تشمل إضافات جديدة عن الطبعة التى سبقتها حتى وصل عدد صفحات الطبعة الأخيرة من الكتاب إلى ٨٧٠ صفحة بزيادة ١١٦ صفحة عن الطبعة الأولى ! وعلى أية حال فيمكن التعرف على فكر مارشال بصفة عامة من هذا الكتاب الخالد : فهو مقسم إلى ستة أجزاء كبيرة وعشرة ملاحق :

فى الجزأين الأول والثانى يناقش مارشال التعريفات التمهيدية لعلم الاقتصاد ، فى حين يهتم الجزء الثالث بمشاكل الطلب – الطلب على السلعة والطلب على العامل الإنتاجي – أما الجزء الرابع فيختص بمشاكل العرض ، على حين يدمج – فى الجزء الخامس – مشكلتى الطلب والعرض فى وحدة واحدة مبيناً بالشرح والرسوم البيانية التقاء منحنى الطلب مع منحنى العرض فى نقطة التوازن التى يتحدد عندها سعر السلعة ، وفى هذا الجزء يمكن ملاحظة روعة تحليل مارشال وجدته !

وينتقل بنا مارشال فى الجزء السادس من هذا المؤلف إلى دراسات فى الاقتصاديات الكلية Macro-Economics حيث يناقش الدخل القومى والتوزيع .

وتتتابع بعد ذلك سلسلة من الملاحق فى موضوعات مختلفة مبتدئة بالمبادلة ونظرية ريكاردو فى القيمة ، ومنتهية إلى مجال وأسلوب علم الاقتصاد .

إن الخط العريض لنظرية مارشال هو تركيزه على السعر الذى يتحدد بتفاعل كل من العرض والطلب . ومن العبث – فى رأيه – تحديد أيهما له الأهمية : العرض أم الطلب ؟ لأننا إذا حكمنا على أحد هذين المتغيرين بأهمية تفوق أهمية المتغير الآخر فى تحديد سعر السلعة – فكأننا نحكم على أن الحد الأعلى من المقص هو الذى يقطع القماش دون الحد الأدنى .

والاقتصاد – فى رأى مارشال – هو علم السلوك الإنسانى الذى تحكمه دوافع مختلفة ! فهناك دافع الرغبة فى إشباع الحاجات الإنسانية ، وهناك دافع الألم أو عدم اللذة نتيجة عدم حصول الإنسان على السلعة التى يشبع بها حاجاته ، وبين هذا الدافع وذاك نوع من التوازن أو التعادل ، ولكن مارشال أدرك أنه من الصعب قياس الدوافع البشرية ، اللهم إلا باستخدام سعر السوق على الرغم من أنه لا يُعتبر مقياساً كاملاً خالياً من النقائص :

فمارشال كان مدركاً تمام الإدراك أن الأفراد تدفعهم عوامل

سيكولوجية وثانية اجتماعية وثالثة سياسية لبذل المزيد من النشاط الاقتصادى . لقد نجح مارشال فى التأثير على الاقتصاديين فى إنجلترا أولاً ثم فى الولايات المتحدة ثانياً ، وثالثاً فى العالم أجمع ، وذلك حتى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية ؟ كما كان كتابه العظيم «مبادئ علم الاقتصاد» المرجع الرئيسى فى أى مكان يدرس فيه علم الاقتصاد ! كذلك أصبحت أساليبه فى العرض والمصطلحات العلمية التى جاء بها هى المخزون الذهنى لكل اقتصادى محترف يدرس علم الاقتصاد حتى ذلك التاريخ .

وأخيراً فإن خير ما أختتم به هذه العجالة عن مارشال هو قول شومبيتر الاقتصادى الكبير الذى كتب فى منتصف هذا القرن يقول : «إذا وقفنا على حافة هاوية من الفكر الاقتصادى نتلمس طريقاً ممهداً نسير فيه فإننا نجد مؤلفات مارشال وأبحاثه تطل علينا ، وتمهد لنا طريق السير الصحيح ! » .

٧ – مانيارد كينز

نحن لا نشك للحظة أن مانيارد كينز (١٨٨٣ – ١٩٤٦) هو رجل أزمة سنة ١٩٣٠ الأوحد : فقد أدى دوراً بارزاً فى إيجاد الحلول النظرية لإخراج العالم الرأسمالى من أزمته الاقتصادية العاتية التى ألمت به سنة

١٩٣٠ والتى أدت إلى خروج أكثر من ثلاثة وثلاثين مليون عامل إلى البطالة والتعطل .

والسؤال الذى يواجهنا الآن ونحن نؤرخ لكينز هو : ما طبيعة أزمة سنة ١٩٣٠ ؟ وما أسبابها ؟ وما الدور الذى أداه كينز لعلاج هذه الأزمة ؟

لقد ترتبت على الحرب العالمية الأولى هزات نقدية عنيفة كان من أبرزها تمزق أوصال التجارة الدولية ، واختلال موازين مدفوعات الدول الصناعية الكبرى ، والتضخم النقدى الجامح الذى أصيبت به بعض هذه الدول ، وخاصة ألمانيا التى انتهت موجة التضخم فيها إلى انهيار سريع فى قيمة النقد (المارك الألمانى) ومن ثمّ إلى إلغائه نهائيًّا وإحلال عملة نقدية أخرى محله !

وفى وسط هذه الظروف الاقتصادية السيئة ولدت الثورة الشيوعية فى روسيا القيصرية وطبق النظام الشيوعى ؛ ومن ثم خرجت روسيا السوفيتية على النظام الرأسمالى نهائيًّا ! وفى غمرة هذه الأحداث الاقتصادية والسياسية المضطربة كذلك انهارت سوق الأوراق المالية فى نيويورك ، وأصبحت قيمة هذه الأوراق تكاد تصل إلى الصفر ! وقد بدا هذا الحادث فى نظر سمسار البورصة الأمريكية كما لو أن شلال نياجرا قد انفجر فجأة وحطم أمامه كل شىء !

ذلك أن سيلا من المبيعات انهال على سوق الأوراق المالية دون مشتر

وشكا السماسرة من فرط الأعباء والدهشة وهم يرون ثروات هائلة تذوب فجأة ! واختفى ٤٠ ألف مليون دولار من القيم ، وأغلقت المصانع ، وفقد ربع القوة العاملة الأمريكية أعمالهم ، وأصبحوا عاطلين ! كما هبطت الأجور الحقيقية بالنسبة للبقية الباقية من العمال بنسبة ٦٠ ٪ ، وهبط الدخل القومى الأمريكى من ٨٧ ألف مليون دولار سنة ١٩٢٨ إلى ٣٩ ألف مليون دولار سنة ١٩٣٣ على حين بلغ عدد العمال العاطلين فى أمريكا وحدها ١٤ مليون عامل ! وهذه كلها مواقف غاية من الصعوبة وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية موطن الرأسمالية والحرية الاقتصادية ! وهنا راح الاقتصاديون الرأسماليون يعصرون أذهانهم ، ويضرعون إلى روح آدم سميث أبى الاقتصاد الرأسمالى – كى ترشدهم سواء السبيل !

فى تلك الحقبة الزمنية المضطربة برزت مشكلتان رئيسيتان داخل نطاق النظام الرأسمالى المتأزم :

الأولى متصلة بالنظام النقدى نفسه حيث التضخم والانكماش المصحوبان باضطرابات عنيفة فى الأسعار والتجارة الخارجية وموازين المدفوعات .

والأخرى هى كيفية سير النظام الرأسمالى نفسه والعوامل التى تحدد مستوى استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بقصد التوصل إلى معرفة أسباب تبديد هذه الموارد ، فضلاً عن دراسة إمكان تدخل الحكومات

لتعالج هذه الاضطربات الاقتصادية .

هذا الوضع برمته استرعى انتباه الاقتصادى الانجليزى مايناردكينز الذى امتص ذهنياً جميع هذه الظروف غير الملائمة ، وصاغ مؤلفه القيم « النظرية العامة فى النقود والتوظف وسعر الفائدة» سنة ١٩٣٦ الذى أملى على الدولة الرأسمالية اتخاذ إجراءات تدخلية فى اقتصادها القومى تهدف إلى زيادة الإستثمارات فى المجتمع والحد نوعاً ما من الادخارات ! وبهذا التدخل من جانب الحكومة لمعالجة أزمة الرأسمالية المعاصرة أعلن كينز عن ميلاد رأسمالية جديدة تؤمن بنوع من التدخل الحكومى لتقوية الإنفاقات ؛ ومن ثم زيادة ما يدخل إلى جيوب الأفراد من نقود كنتيجة حتمية لإنفاق الحكومة على المشروعات الاستثمارية المختلفة .

ولقد نجح كينز فى هذا المسعى ، وعملت مضخة الإنفاق الحكومى على زيادة الإنفاقات فى وجوه مختلفة ، فدخلت إلى جيوب المقاولين الكبار والصغار الذين أنفقوا هذه الأموال فى شراء السلع والخدمات ! وتكرر هذا أكثر من مرة ، فبدأت الأزمة تنحسر شيئاً فشيئاً ، ونجا النظام الرأسمالى من دمار مؤكد ، وبذلك أثبت كينز للعالم كله أن النظام الرأسمالى نظام مرن لا يكسر بسهولة ، على عكس ما تنبأ به الشيوعى الملحد ماركس الذى أفتى أن النظام الرأسمالى مصيره إلى زوال !

إن كينز بكتبه الكثيرة والمؤتمرات الكثيرة التى حضرها وبرئاسته للمجلة الاقتصادية زهاء ثلاثين سنة قد أحدث ثورة فكرية اقتصادية

يمكن أن تسمى بحق «الثورة الكينزية» : فقد غير أوضاع الاقتصاديات النظرية والعملية ، وأضاف إلى الفكر الاقتصادى آراء لا تقل فى أصالتها وأهميتها عن الآراء التى نادى بها آدم سميث وريكاردو ومالتس فى فترات زمنية سابقة :

لقد بنى كينز نظريته فى زيادة حجم التوظف على أساس الطلب الفعال Effective Demand : أى الطلب الذى يحقق مستوى التوازن فى المدة القصيرة ، ويمثل كمية من النقود تنفق على منتجات الصناعة ، ويحصل عليها جميع أفراد المجتمع بعد ذلك فى شكل أجور وفوائد وأرباح وريع ؛ ومن ثم فإن الطلب الفعال يعادل كمية النقود التى يحصل عليها أفراد المجتمع : أى الدخل القومى : ذلك أن قيمة الناتج القومى الكلى هى المتحصلات النقدية نفسها من سلع الاستثمار وسلع الاستهلاك ؛ ومن ثم فإذا أردنا تحقيق مستوى عال من التوظف (الذى يتضمن إنقاص حجم البطالة) — وجب تحقيق مستوى عال من الإنفاق على سلع الاستهلاك أو الإنفاق على سلع الاستثمار أو كليهما معاً . ولما كان الإنفاق على الاستهلاك يكاد يكون ثابتاً فى الدول الصناعية الكبرى التى لا تزيد فيها الأعداد السكانية ، فإن الأهمية القصوى لإحداث زيادة فى حجم التوظف تتركز فى زيادة المنفق على سلع الاستثمار .

إن الفكرة المحورية لنظرية كينز هى ربط الحجم الكلى للتوظف

بالطلب الكلى على سلع الاستثمار والاستهلاك معاً : ومعنى ذلك أن البطالة ترتبط بالنقص الذى يطرأ على هذا الطلب الكلى ، وطالما أنه (أى الطلب الكلى) يتعادل هو وحجم التوظف والدخلُ القومى – فإن معنى ذلك أن الزيادة التى تطرأ على حجم التوظف تؤدى إلى زيادة فى الدخل القومى . وحتّى تصل الحكومات إلى هدف التوظف الكامل فى المجتمع لابد من مباشرتها لبعض الإشراف على أوجه النشاط الاقتصادى الاستثمارى ، ويقتضى ذلك زيادة مسئولية الحكومات الرأسمالية وتوسيع سلطاتها فى الميادين الاقتصادية ، فلا تصبح مهامّها مقصورة على تلك الوظائف التقليدية المعروفة : كالأمن والقضاء والدفاع ؛ وإنما تتعداها إلى توجيه بعض أوجه النشاط الاستثمارى ، ولكن دون أن تتملك هى نفسها المشروعات الإنتاجية .

وكينز لا ينتقد النظام الرأسمالى كنظام اقتصادى ؛ وإنما هو يثق فى هذا النظام باعتباره باعثاً للنشاط الفردى والحرية الاقتصادية وحق التملك ، إلا أنه يرى أنه من الأهمية بمكان إيجاد بعض الوسائل الكفيلة بالرقابة والتوجيه من جانب الحكومة على بعض الميادين والأنشطة الاقتصادية ، ولكنه يؤكد أن هذه الرقابة الحكومية وذلك الإشراف الحكومى ، لن يؤدى – فى الزمن الطويل – إلى تضييق المجال أمام الجهود الفردية أو الإنقاص من الحرية الاقتصادية التى يتمتع بها المواطنون ودون أن تتحول هذه الرقابة الاقتصادية الحكومية من مجرد

الرقابة إلى التأميم المطلق ، وبذلك يتحول النظام كله إلى الاشتراكية ، وهو ما لا يقصده كينز بل هو يحذر من حدوثه !

٨ — جوزيف شومبيتر

جوزيف شومبيتر (١٨٨٣ – ١٩٥٠) هو أبرز اقتصاديى القرن العشرين الذين أسهموا بنصيب كبير فى نظريات التنمية الاقتصادية ، والدورات الاقتصادية ، فضلاً عن دراساته المتعمقة فى النظم الاقتصادية المعاصرة كالاشتراكية والرأسمالية والديموقراطية .

والحق أن الاقتصاديين المعاصرين الذين يكتبون عن قادة الفكر الاقتصادى لم يعطوا الرجل حقه من التمجيد والتكبير ، بل إن فئة قليلة منهم لا تعترف له بالفضل العلمى حتى فى أخص ما نبغ فيه وهو « الدورات الاقتصادية » . وربما كان السبب فى ذلك أن شومبيتر لم يكن ينتمى إلى مدرسة اقتصادية بعينها كآدم سميث وريكاردو ومالتس ، وربما أيضاً لأنه أنفق الجزء الأكبر من حياته الأكاديمية خارج وطنه الأصلى (أى النمسا) بالإضافة إلى تواضعه وانطوائه والشهرة الساحقة لمدرسة كينز الاقتصادية التى عاصرته — كل هذه الأسباب تضافرت فمنعت من أن تكون له مدرسة فكرية خاصة به ، وقللت من قيمة الرجل لدى بعض المفكرين الاقتصاديين المعاصرين .

والحق أنه من الصعب تصنيف عالم كبير مثل شومبيتر : فبعض المراجع تعترض على ضمه إلى صفوف الاقتصاديين الكلاسيك بسبب تطابق مذهبه الفلسفى مع تقاليد فالرأس ، على حين أن بعض العلماء الآخرين يرفضون اعتباره من الكلاسيكيين الجدد بسبب نفوره من الرياضيات والمعادلات الجبرية فى إثبات وجهة نظره . إلا أن اتجاه شومبيتر الفكرى وأسلوب معالجته للمشاكل الاقتصادية التى تعترضه – تجعله أقرب إلى ماركس وسومبارت منه إلى المدرسة الرياضية فى الاقتصاد ، على الرغم من أنه عارض ماركس وهاجم طريقة تحليله ، وخاصة ما اتصل بفكرة التفسير المادى للتاريخ ومآل الرأسمالية :

فشومبيتر يؤمن بأن الرأسمالية لا يمكن أن تكون إلى زوال كما قال ماركس ، وإنما ستتحول إلى نظام جديد يجمع بين صفات الرأسمالية الأساسية – أى حق الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية – وبين صفات الاشتراكية : أى الإشراف الحكومى والتوجيه الحكومى المركزى على قطاعات الاقتصاد المختلفة ، أما أن يتدمر النظام الرأسمالى ويزول – كما تنبأ ماركس – فهذا مستحيل .

لقد كان شومبيتر بارعاً فى مختلف مجالات النظرية الاقتصادية إلا أن عمله الذى برز فيه كما يصوره كتاباه الخالدان – «التنمية الاقتصادية» و «الاشتراكية والرأسمالية والديمقراطية» – هو التحليل النظرى والتاريخى لعملية التنمية ذاتها فضلاً عن دراساته المتعمقة فى النظم الاقتصادية .

إن التنمية الاقتصادية فى رأى شومبيتر عملية سريعة مفاجئة تتضمن الانبثاق ثم الجمود دون ثمة انتظام أو اتساق فى مراحلها المختلفة : وبمعنى آخر فهو يرفض الرأى الكلاسيكى القديم القائل بأن عملية التنمية عملية ملائمة متزنة متطورة ؛ كما نستطيع أن نستنتج أن شومبيتر لا يؤمن بالتخطيط الهادف الذى يرسم خطة التنمية ويحاول تنفيذها على فترات زمنية منتظمة تسير بالاقتصاد القومى كله إلى الأمام . وكيف له أن يؤمن بالتخطيط الشمولى وهو يرى أن عملية التنمية عملية تضىء مرة واحدة تبعاً لظهور اختراعات جديدة تدخل إلى الميدان التجارى على شكل استثمارات جديدة تؤدى فجأة إلى زيادة ملموسة فى الدخل القومى ؟ وهو حين يدلل على صحة هذا الرأى يأتى باختراعات تمت بالفعل فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، وكانت ذات أثر واضح وسريع فى الإنماء الاقتصادى فى دول أوربية كثيرة :

إن اختراع السكك الحديدية وانتشار استخدامها فى القرن التاسع عشر يمثل هذا النوع من التنمية الانفجارية — على حد تعبيره — فكم من العمال وأصحاب رءوس الأموال والمنظمين اشتركوا فى صناعة السكك الحديدية ! وكم من أجور دفعت لهم ! وكم من المعدات صُدرت إلى الخارج ! ثم كم من الخدمات التجارية قامت بها السكك الحديدية فى التجارة الداخلية والخارجية ! كل هذا لابد أن يؤدى إلى زيادات ملموسة فى الدخول القومية للدول التى أدخلت السكك الحديدية ؛ ومن

ثم فالتنمية الاقتصادية لابد أن تحدث ولا محالة .

ومثل هذا يقال عن اختراعات أخرى لا تعد ولا تحصى كالراديو والمعدات الكهربية والسيارات وما إلى ذلك من الاختراعات التى شاهدها العالم فى القرن العشرين والتى أحدثت دوياً هائلاً فى الميادين الاقتصادية ونموًا انفجاريًا بغير ما حدود !

هذا النوع من التنمية السريعة المفاجئة التى ترتبط باختراع ما أو بتجديد فى العدد والآلات على أوسع مدى يؤدى إلى زيادة كبيرة فى الاستثمارات المتصلة بالاختراع الأصلى ، عندئذ تحدث التنمية .

غير أن شومبيتر وهو يناقش فكرة الاختراعات الجديدة كوسيلة مؤكدة لحدوث التنمية يركز فى الوقت نفسه على الدور الكبير والهام الذى يؤديه المنظم فى هذه العملية : انظر إليه وهو يقول :

« إن المنظم هو العمود الفقرى فى عملية التنمية ! إنه المجدد المبتكر الذى يعمل على تضافر عوامل الإنتاج فى وحدة مؤتلفة تأتى للمشروع بأفضل النتائج ! » .

وشومبيتر فى تأكيده لأهمية المنظم المجدد المبتكر يفصل بين معنيين ملتصقين بالمنظم : يفصل بين وظيفة المنظم فى القرن العشرين الذى يدير وحدات إنتاجية ضخمة هائلة وبين ملكية هذه الوحدات ، وكأنه بذلك يفصل بين ملكية المشروع والقيادة الحكيمة له ، على أساس أن الوظيفة الأخرى أهم من الأولى .

أضف إلى ذلك أن شومبيتر يربط بين طبيعة المنظم فى الجهاز الاقتصادى الكبير والبيئة الاجتماعية والثقافية السائدة : فالمؤسسات والتنظيمات الرأسمالية والمستوى الثقافى السائد عوامل لها أهميتها فى نجاح وظيفة المنظم .

والمنظم الناجح – فى رأى شومبيتر – سلعة نادرة فى المجتمع : فقليل من الناس من توهب لهم صفة القيادة والزعامة الأصيلة ، وأقل منهم من يستطيع بثاقب نظره وعمق بصيرته اكتشاف المسالك التى تؤدى إلى التجديد والابتكار . وإذا تمكن أحد المنظمين من تحقيق ذلك على المستوى الفردى فسيعقبه آخرون يتصفون بالصفات الشخصية والمكتسبة نفسها يسيرون فى الطريق نفسه يجددون ويبتكرون ، وعندئذ يصبح النجاح أسهل منالاً بالنسبة لعدد من المنظمين ، الأمر الذى يزيد من معدل نمو الاقتصاد القومى بأسره .

إن الدارس لكتاب شومبيتر الخالد «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية» لابد أن يلاحظ وجود اتجاهات واضحة نحو تأييد الرأسمالية كنظام أيدولوجى يغلف الاقتصاد القومى . إلا أن تأييده للرأسمالية ليس مطلقاً ؛ وإنما هو تأييد متحفظ : فالرأسمالية بإقرارها للحرية بأنواعها المختلفة تعبد الطريق للتغلب على العقبات الكأداء التى تعوق زيادة الدخل القومى ، والرأسمالية هى البيئة الاجتماعية والثقافية الصالحة للتجديد والابتكار فى ظل الحرية ، وهذه كلها عوامل لازمة

للتقدم والتنمية . إلا أن الرأسمالية ستتجه مع الزمن إلى بعض المظاهر والصفات ذات الطبيعة الاشتراكية جامعة بذلك بين الصفات الأساسية للرأسمالية والاشتراكية معاً فى وحدة مؤتلفة : انظر إليه وهو يقول :

« إن الرأسمالية لن تنهار تحت وطأة العوامل الاقتصادية المضادة ؛ وإنما ستقابل — بمرونة تامة — الاشتراكية فى منتصف الطريق ! » . ثم انظر إليه وهو يقول : « إننا لا نعرف بالضبط الطريقة التى سيتم بموجبها هذا التحول اللهم إلا عن طريق زيادة تيار البيروقراطية الحكومية داخل إطار الرأسمالية » .

إن آراء شومبيتر فى الاقتصاد عموماً وفى التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص تقف شامخة على قدم المساواة فى الأصالة والعمق مع غيرها من الآراء والنظريات الاقتصادية الكبرى التى أثرت فى الفكر الاقتصادى المعاصر ، وأسهمت بحق فى تكوين شجرة العلوم الاقتصادية .

٩ — والتر روستو

يعتبر والتر روستو (١٩١٧ — ٠٠٠) من أهم وأشهر الاقتصاديين المعاصرين الذين يعبرون عن قضايا ما بعد الحرب العالمية الثانيه فى وضوح وجلاء . ونعنى بها قضية التنمية الاقتصادية التى تفجرت بعد

الحرب الثانية ، ولا تزال حتى يومنا هذا تستقطب آراء كثير من الاقتصاديين المعاصرين .

إن الفرق بين اقتصاديي ما بعد الحرب الثانية واقتصاديي ما قبل هذه الحرب ليس فرقاً فى درجة العلم أو مستواه ؛ وإنما هو فرق فى التخصص : فاقتصاديو ما قبل الحرب كانوا يكتبون فى أكثر من موضوع من موضوعات علم الاقتصاد على حين أن اقتصاديي ما بعد الحرب يكتبون فى موضوع واحد فقط من موضوعات الاقتصاد سائرين فى هذا على أساس التخصص المطلق . ولعل جوزيف شومبيتر ينهض مثالاً لصحة ما نقول :

فقد ألف وكتب قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة وفى موضوعات ثلاثة : الدورات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والنظم الاقتصادية المعاصرة دون أن يتخصص فى إحداها ، على حين نجد الاقتصاديين المعاصرين من أمثال والتر روستو ينتقون موضوعاً واحداً فقط يدرسون جوانبه بعمق واضح ، ثم يخرجون للعالم كله بنظريات وآراء فى هذا الموضوع تغنى كل باحث :

إن الاقتصادى الأمريكى روستو لم يعرف عنه أنه كتب أكثر من كتابه المشهور « مراحل التنمية الاقتصادية » الذى ترجم إلى أكثر من سبع عشرة لغة والذى لا يزال حتى يومنا هذا معترفاً به ككتاب يحمل بين طياته آراء فى التنمية الاقتصادية وصلت إلى مستوى الكمال .

إن التنمية الاقتصادية – فى رأى روستو – عملية ممكنة طالما أن الدول النامية تعى الأسباب والمسببات التى تنقلها من مرحلة تطورية معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً متخطية فى ذلك المصاعب والمشاق التى تعترضها ، ومطورة اقتصادها القومى بما تتطلبه كل مرحلة من مراحل التنمية .

ويرتب «روستو» البناء الاقتصادى الهيكلى للمجتمع فى شكل مراحل خمس يمر بها الاقتصاد القومى تحقيقاً لأعلى مستوى ممكن من التقدم ، وهذه المراحل هى :

١ – المرحلة التقليدية القديمة .
٢ – مرحلة ما قبل الانطلاق .
٣ – مرحلة الانطلاق .
٤ – الاتجاه نحو النضج الاقتصادى .
٥ – مرحلة الاستهلاك الكبير .

وهذه المراحل هى المراحل التى مرت بها نفسها بعض الدول الغربية من القرن الثامن عشر حتى الآن ، ونجحت بالفعل فى تحقيق التنمية من خلال التحرك من مرحلة إلى أخرى .

وهذه النظرية تتسم بالواقعية وبالتفاؤل : فطالما سارت الدول النامية فى الطريق الذى رسمه لها روستو فإنها سوف تصل لا محالة إلى المرحلة الخامسة : أى مرحلة الاستهلاك الكبير التى ينعم فيها المواطنون بالاستهلاك

الكبير للسلع والخدمات .

وفيما يلى دراسة مقتضبة لمراحل التنمية كما يراها روستو :

١ – المرحلة التقليدية : إن المجتمع التقليدى هو جميع المجتمعات التى وجدت قبل عصر «نيوتن» حيث الإنتاج البسيط الجامد دون زيادات فى هذا الإنتاج مع وجود «سقف» أو «حد» لما يمكن أن يبلغه دخل الفرد فى المتوسط : فالعالم كله قبل عصر نيوتن لم يخرج عن صفات مجتمع التقليد بما فى ذلك العروش التى توالت على الصين وبابل وحضارات مصر القديمة والعصور الوسطى ، بل لا تزال إلى يومنا هذا – بناء على هذا المفهوم – دول كثيرة فى أفريقيا الاستوائية وشرق آسيا لم تحركها يد الإنسان الجديد فى التحكم فى ثرواتها الطبيعية بعد ! إنه المجتمع الزراعى الذى يعتمد على القبلية والذى أدت فيه العلاقات الأسرية والعصبية دوراً هاماً فى هذا التنظيم الاجتماعى .

٢ – مرحلة ما قبل الانطلاق : وهى المرحلة التى تبرز عندها بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تهيئ للمجتمع الانتقال إلى مرحلة الانطلاق كانتشار استخدام العلم الحديث فى المجالين الزراعى والصناعى والتوسع فى التجارة الخارجية والأسواق الخارجية . ولقد كانت إنجلترا من أولى الدول الغربية التى دخلت هذه المرحلة فى بداية القرن الثامن عشر نتيجة لموقعها الجغرافى ومواردها الطبيعية الوافرة واستقرارها السياسى ، فتهيأت لها مقومات الانطلاق .

وروستو حينما يرسم صورة هذه المرحلة يؤكد أن التقدم الاقتصادى ممكن فى هذه المرحلة طالما أن المجتمع يتسلح بشىء بسيط جداً من العلم الحديث ، وعندئذ تُخلَقُ فرصٌ أفضل للربح وفرصٌ أفضل للتعليم ، وهى كلها مقومات أساسية لنقل المجتمع إلى مرحلة الانطلاق .

٣ – **مرحلة الانطلاق** : وهى أهم المراحل التى رسمها روستو فى نظريته المرحلية ، وهى المرحلة التى تعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى ترسبت فى المجتمعات القديمة على مر العصور ، وهى المرحلة التى يسودها مبدأ التغيير الدائم وتسعى إلى تحقيقه ، وهى المرحلة التى يبدأ عندها ناتج الفرد فى المتوسط فى الازدياد حاملاً معه تغيرات جذرية فى الفنون الإنتاجية ، وعند ذلك تصبح ظاهرة النمو المتصل الوضع الطبيعى للأشياء .

وتبدأ مرحلة الانطلاق فى بعض الدول النامية بظهور قوة ما تدفع التقدم قدماً إلى الأمام محطمة أمامها السدود والعقبات . وربما تمثلت هذه القوة فى ثورة سياسية تؤثر فى موازين القوى الاجتماعية والاقتصادية وفى هيكل الاستثمار السائد ، أو تتمثل فى شكل قوة دافعة من الفن الإنتاجى التكنولوجى المستورد من الخارج مؤدياً إلى سلسلة لا نهاية لها من التقدم ؛ كما حدث فى اليابان فى أوائل القرن العشرين .

وربما كانت هذه القوة الدافعة فى شكل بيئة تجارية دولية جديدة مواتية للتقدم ؛ كما حدث فى السويد عندما انفتحت أمامها فرص تصدير

الخشب إلى الخارج فى السنوات الستينية من القرن الماضى .

فى هذه الحالات الثلاث – وفى غيرها – حدث تقدم مرموق فى القطاعات الرئيسية من الاقتصاد القومى ، فزادت الإنتاجية ، وارتفع معدل الاستثمار إلى ما يقرب من ١٠ ٪ من الدخل القومى سنويا ، كما أعيد الاستثمار فى الصناعات الناجحة التى تغل أرباحاً مضمونة ، فأدى ذلك إلى زيادة الطلب على العمال ؛ ومن ثم إلى زيادة دخولهم ، ومن ثم إلى توسع فى المدن .

٤ – **مرحلة النضج** :ستتبع مرحلة الانطلاق فترة طويلة من النمو المطرد الذى تتخلله بعض التقلبات صعوداً وهبوطاً ، ويتجه الاقتصاد القومى إلى نشر التكنولوجيا الحديثة على طول جبهة النشاط الاقتصادى وعرضها ، وتزيد معدلات الاستثمار ؛ لتصل إلى ٢٠ ٪ من الدخل القومى سنوياً بحيث يغل هذا الاستثمار ناتجاً سنويًّا يزيد على نسبة الزيادة فى الأعداد السكانية ؟ كما يتغير وجه الاقتصاد القومى نتيجة التحسن المستمر فى الفنون الإنتاجية ، وتزيد سرعة انبثاق الصناعات الجديدة ، ويشغل الاقتصاد القومى مكاناً مرموقاً فى المجال الدولى . ولقد حدد روستو بطريقة عشوائية بحتة مدة تقرب من ستين سنة لانتقال المجتمع من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضج ، وبنى تقديره هذا على أساس تاريخى بناء على تجارب حدثت بالفعل فى بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة .

٥ – **مرحلة الاستهلاك الكبير** : وأخيراً وبالعمل المتواصل لزيادة

الاستثمار تتحول القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى إلى إنتاج السلع المعمرة بكميات كبيرة ومستوى رفيع من الفن الإنتاجى ، وعندئذ يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك الكبير .

والمجتمعات التى حققت النضج الاقتصادى فى القرن العشرين – وهى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان – قد تيسر لها ذلك بعد نوعين من التغيير :

الأول : ارتفاع الدخل الحقيقى للفرد فى المتوسط ودوام هذا الارتفاع إلى نقطة حقق عندها عدد كبير من الأفراد سيطرة تامة على الاستهلاك تجاوزت حاجاتهم الأساسية كالمأكل والملبس والمسكن .

والآخر : ما طرأ على تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة سكان المدن بالنسبة للمجموع الكلى من السكان ، ومن ثم زادت نسبة المشتغلين فى المؤسسات والشركات والمجال التجارى : أى الأعمال التى تتطلب توافر مهارات إنسانية علمية وثقافية خاصة . إن المواطن فى هذه المرحلة يعيش فى ظل شبكة من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية هى أعلى المستويات وهو – بحكم ارتفاع دخله الحقيقى – يستطيع التمتع بمثل هذه الخدمات .

ما بعد الاستهلاك الكبير : ولقد تنبأ روستو بمرحلة أخرى قد تعقب مرحلة الاستهلاك الكبير ، إلا أنه بادر فقال : إنه يصعب رسم صورة صحيحة لها : فهل يعمد المجتمع عند هذه المرحلة إلى السفر نحو

الكواكب الأخرى كشفاً عن المجهول وحباً فى المغامرة ، أو يشن حرباً إلكترونية على غيره من المجتمعات ، أو يرجع إلى القيم الروحية التى سيطرت عليه فى مراحل سابقة ، أو يصيبه اليأس والقنوط ويفقد قدرته على الحركة والنمو ؟ هذه الأسئلة وغيرها ما زالت إجاباتها غامضة عند روستو !

١٠ – إيان بووين

تخصص إيان بووين (١٩١٨ – . . .) فى موضوع السكان فى زيادتهم المتواصلة فى الدول النامية والمتخلفة من هذا العالم : فلقد وجد أن الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يزيد سكانها بمعدلات كبيرة للغاية تصل إلى ٣ ٪ فى السنة ، الأمر الذى أدى إلى ضياع كثير من جهودها المبذولة فى مجال التنمية من أن يبين أثرها ! كما وجد أن الزيادات السكانية خلقت مشاكل اقتصادية بالغة التعقيد ، فأصبحت هذه المشاكل أكثر من أحلام هذه الدول ، فضلاً عن أن هذه الأحلام هى فى واقع الأمر أكثر من الموارد المتاحة لها ، الأمر الذى دعاه إلى النظر إلى مشكلة السكان نظرة فيها الشىء الكثير من التشاؤم الحذر . وربما كان ذلك هو أحد الأسباب التى من أجلها أعتبر «إيان بووين» مشكلة الانفجارات السكانية فى العالم الثالث بمثابة ثورة لا تقل خطورتها عن

أية ثورة اقتصادية حدثت من قبل ؛ فلقد ترتب على هذه الزيادة المتصلة نتائج اقتصادية تتصل بظهور البطالة بنوعيها السافرة والمقنعة ، وضعف المدخرات القومية ، وسوء حال الخدمات ، ثم عدم توافر الطعام اللازم للحياة نفسها !

ويتشاءم « بووين » من الأحوال التى سوف تسود الدول النامية فى السنوات الثلاثين القادمة طالما وجدت هذه الزيادة المفرطة فى الأعداد السكانية والتى تفوق فى معدل نموها معدل نمو الثروة القومية ! ثم هو يبالغ فى نظرته التشاؤمية هذه ، فيذكر أن هبوط معدلات المواليد فى الدول النامية المزدحمة بالسكان — حتى لو تم — لن يؤدى إلى نتائج سريعة فى الأنشطة الاقتصادية إلا بعد فترة زمنية طويلة قد تصل إلى ربع قرن آتٍ ؛ فلقد كُتِبَ على هذه الدول أن تقاسى اقتصادياً من وضعها السكانى لمدة جيل من الزمان حتى بعد أن تنجح فى تخفيض معدلات مواليدها .

ولقد أصدر « إيان بووين » كتاباً بعنوان « اقتصاديات السكان » نشره سنة ١٩٧٦ تنبأ فيه بنتائج اقتصادية عنيفة سوف تصيب دول العالم الثالث المزدحمة بالسكان .

وأولى هذه النتائج هى البطالة بنوعيها السافرة والمقنعة شارحاً وجهة نظره فى ذلك على أساس أنه طالما أن الاستثمارات النقدية الجديدة لا تستطيع مجاراة الزيادة السنوية الكبيرة فى حجم القوة العاملة فلابد من

وجود تعطل بشكل ما فى فائض اليد العاملة ؛ فهذا هو المفهوم العام للبطالة السافرة فى ظل أحوال السكون ، وهى الأحوال التى غالباً ماتسود اقتصاديات الدول النامية ذات الطابع الزراعى ، إلا أن البطالة المقنعة لابد أن تظهر هى الأخرى ، فيضطر بعض الأفراد للعمل فى أعمال تافهة ضعيفة الإنتاجية لدرجة أنه لوسحب عدد منهم للعمل فى قطاع آخر غير القطاع الذى يعملون فيه ما أدى ذلك إلى انخفاض الناتج .

أما ثانية نتائج الزيادة المفرطة فى الأعداد السكانية التى تنبأ بها إيان بووين فهى خلق تكوين عُمْرى سكانى يتميز بوجود نسبة كبيرة من السكان تصل إلى ٥٠ ٪ أو ربما أكثر فى سن الإعالة على حين أن نسبة أصغر بكثير من هم فى سن العمل والإنتاج : أى السن من ٢٠ إلى ٦٠ سنة ، وعندئذ يصبح التكوين العمرى للسكان على شكل هرم ذى قاعدة عريضة هم فئات العمر الصغير غير المنتجة : أى الأطفال والشباب المراهقون – على حين أن قلة صغيرة فى الهرم المدبب هم المنتجون للسلع والخدمات ؟ ومن ثم كنتيجة لهذا التكوين العمرى الحتمى يزيد الاستهلاك زيادة متصلة طالما أن نسبة كبيرة من السكان لا يزالون بعد فى سن الاستهلاك دون سن الإنتاج .

كذلك فإن الزيادة المفرطة فى الأعداد السكانية تقلل من نسبة المدخرات الفردية والحكومية ، وهما أحد المقومات الأساسية لتحريك قوى التقدم الاقتصادى :

فى الحالة الأولى – أى المدخرات الفردية – يطالب بووين بمقارنة – بين حالة رب أسرة مكونة من ثمانية أطفال ورب أسرة أخرى مكونة من طفلين : فالأول لا يحتمل أن يدخر قدر ما يدخره الآخر ، وهذه بديهية ،

أما تفسير ضعف المدخرات الحكومية فيذكر «إيان بووين» أن الحكومة فى الدول النامية ذات الزيادة السنوية المفرطة فى السكان لن تجد حصيلة كبيرة من الضرائب تحصلها من المواطنين طالما أن الغالبية العظمى منهم تحت حد الإعفاء الضريبى . والحكومة – كذلك – قلما تجد ما تدخره وهى مضطرة إلى تحويل جزء كبير من أموالها إلى قنوات الخدمات إرضاء للمطالب العاجلة للجماهير ، ونعنى بها الإنفاق على الصحة والتعليم والإسكان ، وهذه كلها تشارك بنسبة ضئيلة فى التنمية الاقتصادية .

ويقول بووين كذلك : «إن الزيادة المتصلة فى الأعداد السكانية سوف تعكس آثارها على مشكلة أخرى هى مشكلة نقص الغذاء ! » وهذا حقيق ؛ فلقد طالعتنا الأنباء أن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أصدرت تقريراً فى ٤ مايو سنة ١٩٧٨ حذرت فيه أن هناك ٢٦ دولة نامية معظمها فى أفريقيا وجنوب شرق آسيا ويبلغ مجموع سكانها ٢٣٠ مليون نسمة – تعانى من نقص حاد وغير عادى فى المواد الغذائية ؛ مما يعنى أن الجماهير الواسعة من سكان هذه البلدان يعيشون

على الكفاف ، ويعانون من سوء التغذية ؟ ومن هنا فليس هناك إلا حل واحد هو زيادة الإنتاج الغذائى فى هذه الدول بمعدل يصل إلى ١٠٪ فى السنة ؟ حتى تتحسن الأوضاع الحالية للغذاء .

ولكن بووين يتساءل بتشاؤمه المعروف : ماذا تكون عليه الحال وسكان الدول النامية يزيدون عدديًّا بمعدلات كبيرة ؟ وكيف تمكن زيادة المنتج من الطعام ليكفى هذه الزيادة المرتقبة فى السكان ؟ ناهيك بالوضع الحالى للتغذية فى هذه الدول المتصف بما يشبه المجاعة !

إن مشكلة نقص الغذاء يمكن حلها لو تضافرت الجهود ، وتمت زراعة الأراضى القابلة للزراعة ، فضلاً عن زيادة غلة الفدان فى الأراضى المزروعة فعلاً . ويتطلب الأمر كذلك رفع مستوى القدرة الشرائية فى الدول النامية ؛ لتستطيع استيراد المزيد من السلع الغذائية من الدول الغنية المصدرة للطعام .

وهذه كلها أهداف يصعب تحقيقها فى يوم وليلة !

الاقتصاد فى المستقبل

ويحق لنا أن نختتم هذا الكتيب بكلمة موجزة عن الاقتصاد فى المستقبل :

فطالما أننا نبحث فى آراء قادة الفكر الاقتصادى من أفلاطون قبل

الميلاد إلى إيان بووين الذى لا يزال يعيش أحداثنا الاقتصادية فى عالمنا المعاصر – يجب أن نجيب عن سؤال لابد مواجهنا وهو : ما آفاق الفكر الاقتصادى فى المستقبل القريب . ؟

حقاً إن المجتمعات الإنسانية المعاصرة وقدرتها على معالجة المشكلات الاقتصادية المصاحبة للتطور الاقتصادى السريع والمعقد – رهين بمدى قدرتها على تصور المستقبل والإعداد له والتخطيط للقائه والتعامل معه : ذلك أن الفاصل الزمنى بين الحاضر والمستقبل أوشك أن يكون فاصلاً افتراضياً . وما لم نضع نحن الاقتصاديين جزءاً من أفكارنا لتصور المستقبل فإن قدرتنا على اجتياز المتغيرات التى لا محالة ستحدث فى عالم الغد تغدو أمراً محفوفاً بأشد المخاطر !

وقد عقد مؤتمر لدراسة «الأقتصاد فى المستقبل» فى اليابان سنة ١٩٧٦ بحضور بعض رواد الفكر الاقتصادى المعاصر من أمثال جان تينبرجر وهالفى ليبنشتين والسير روى هارود ووليام كاب واليابانى شيجتو تسورو وغيرهم من الأسماء اللامعة فى عالم الفكر الاقتصادى ، وأصدروا بياناً باسم المؤتمر أعربوا فيه عن أن العالم يتغير بسرعة مذهلة قد يقترب فيه العام القادم ؛ ليكون أقرب من الشهر التالى فى عصر أكثر استرخاء ؛ كما أكدوا أن حقائق التغيير الثورى للحياة يجب أن تستوعب – من جانب الاقتصاديين الأكاديميين ومن جانب صانعى القرارات فى

الصناعة وفى الحكومة – الفكرة القائلة بأن آفاقنا الزمنية جميعاً يجب أن تتعدل .

إن كل مجتمع من المجتمعات المعاصرة فى عالم اليوم مُواجَهٌ ليس فقط بالكثير من المستقبلات المحتملة ، بل بالكثير من المستقبلات الممكنة أيضاً ، وبتضارب بين المستقبلات المفضلة التى تمثل الحد الأقصى من الممكن تنفيذه ، وقيادة الفكر التخطيطى هى الاجتهاد فى تحويل محتملات معينة إلى ممكنات سعياً وراء مفضلات متفق عليها . وتحديد المحتمل يحتاج إلى علم اقتصادى متطور وتوصيف الممكن يحتاج إلى فن اقتصادى مستقبلى ، وتوضيح المفضل يحتاج إلى دراسة اقتصادية مستقبلية .

إن التخطيط لمدى زمنى بعيد لا يعنى أن يربط الإنسان نفسه ببرامج مذهبية جامدة : فالخطط يجب أن تكون تجريبية ومرنة وقابلة للمراجعة المستمرة ، إلا أن المرونة لا تعنى قصر النظر ، وإنما يجب أن تصل آفاقنا الزمنية فى التخطيط إلى عقود بل إلى أجيال فى المستقبل . وسوف يحتاج ذلك إلى أكثر من مجرد إطالة خططنا الرسمية ، إنه يعنى حقن المجتمع بأكمله من القمة إلى القاع بوعى مستقبلى اقتصادى جديد .

إن علم الإقتصاد – وقد أخذ بين جنباته النواحى الفنية للتخطيط القصير الأمد والطويل الأمد – أصبح يتجه كذلك نحو الاقتصاد الرياضى : أى التعبير عن المفاهيم الاقتصادية المختلفة بمعادلات جبرية ،

إلا أن الخطر الكامن فى مثل هذا الاتجاه الفكرى الذى لاشك سوف يسود فى المستقبل – هو أن هذا النوع من الاقتصاد أصبح بالغ التعقيد بحيث إن القارئ العادى نفر منه وترك أمره إلى المختصين الفنيين ، بل ربما أصبح هذا الاقتصاد منغمساً حتى أذنيه فى المعادلات تاركاً التسلسل الاقتصادى الفكرى نفسه ، الأمر الذى يخرجه عن مضمونه الأصلى .

وثمة فكرة أخرى سوف تظهر خلال السنوات القليلة المقبلة ، ونعنى بها زيادة التخصيص الاقتصادى على أسس سياسية وأخرى إقليمية : فالعالم قد انقسم فعلاً أقساماً ثلاثة لعلها معسكرات ثلاثة :

المعسكر الرأسمالى الغنى الذى تمثله الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوربية المشتركة واليابان ، ثم المعسكر الاشتراكى بزعامة روسيا السوفييتية ومعها دول حلف وارسو ، ثم معسكر الدول النامية الفقيرة المنضم إليها أكثر من ثلثى سكان هذا الكوكب :

هذا التقسيم السياسى سيجلب معه تقسيماً فكريًّا اقتصاديًّا ، وسيُوجَد مفكرون اقتصاديون يفكرون بعقلية رأسمالية غنية ، وغيرهم بعقلية شيوعية ذات طابع سياسى أيدولوجى ثم غير هؤلاء وأولئك بعقلية الدول النامية ! وربما يكون هذا التخصص الفكرى الاقتصادى بدأ يتلمس وجوده فعلاً فى السنوات الحالية إلا أننا نعتقد – عن حق – أنه سيظهر بشكل أكثر وضوحاً فى السنوات القليلة المقبلة ، وخاصة فى الثمانينيات . وعندئذ فسيوجد لدينا الاقتصادى الرأسمالى المتخصص الذى

يعكس فكراً رأسماليًّا غنيًّا وتخصصاً فى مشاكل الغنى والوفرة : كمشكلة التضخم وارتفاع الأسعار ومشكلة تلوث البيئة الصناعية ومشكلة التجارة الدولية وموازين المدفوعات وأزمات العملات النقدية ، وربما أيضاً مشكلة البطالة . وربما وجدنا فى الكتلة الشيوعية من يتخصصون فى الشيوعية نفسها كنظام لابد من الدفاع عنه أمام تطلعات الإنسان الحر وحقوق الإنسان الحر ، وسيوجد كذلك غيرهم داخل هذه الكتلة يتخصصون فى الخطة برموزها ومعادلاتها الجبرية ، وهنا يدخل الكومبيوتر إلى هذه الدراسة ليصبح جزءاً لا يتجزأ منها . وقد توجد فئة ثالثة من الاقتصاديين وهم اقتصاديو الدول النامية المتمركزون فى الهند ومصر وبعض دول أمريكا اللاتينية ، وهؤلاء لن يكون أمامهم إلا التخصص فى مشاكل الفقر والفاقة ومشاكل التنمية الاقتصادية والسكان والأمن الغذائى .

وعلى أية حال فإن السنوات القليلة المقبلة سوف تشهد مزيداً من التخصص فى الدراسات الاقتصادية : فهذه هى سنة الحياة فى كل منحى من مناحى الفكر الإنسانى ، وسيجلب هذا التخصص أعداداً كبيرة من المفكرين الاقتصاديين الذين تستهويهم الدراسات الاقتصادية ، فيقبلون عليها بقلب مفتوح وعقل علمى موسوعى ، ليخرج منها المجتمع وقد استوعب عصره بكل ما تحققه الحضارة الإنسانية من تقدم مستمر .

الكتاب القادم

المسرح الغنائى العربى

محمود كامل

رقم الإيداع	١٩٧٨/٤٢٥٢
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧ - ٢٤٧ - ٣٩٣ - ٣

١/٧٨/١٧٦

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)